

## مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٠٧/٣٢

### بتعديل بعض أحكام قانون الأراضي

الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٥

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان .

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،  
وعلى قانون الأراضي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٥ ،  
وعلى نظام السجل العقاري الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٢ ،  
وعلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ ،  
وعلى القرار السلطاني رقم ٨٣/٥ ،  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

### رسمنا بما هو آت

**المادة الأولى :** تضاف فقرة جديدة إلى نهاية المادة (٧) من قانون الأراضي المشار إليه يكون نصها :

وتلتزم البلديات المختصة فوراً بمنع حيازة الأراضي الحكومية بغير سند قانوني وبإزالة التعرض لها أو التعدي عليها ، ولها الاستعانة بشرطة عمان السلطانية في تنفيذ ذلك .

**المادة الثانية :** تضاف مادة جديدة برقم (١٦) مكرراً إلى قانون الأراضي المشار إليه يكون نصها :

على المواطنين أن يتقدموا بطلبات إثبات الملك وتعيين الحدود إلى لجان شؤون الأراضي المختصة في مديريات ودوائر الإسكان والكهرباء والمياه بالمحافظات والمناطق ، ولا تقبل الطلبات التي تقدم

الجريدة الرسمية العدد (٨٣٨)

فى الأراضى البىضاء ، كما لا تقبل الطلبات التى تقدم بعد مضى ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا المرسوم إلا فى المبانى القديمة والأموال الخضراء التى تسقى من الأفلاج ، وتلك التى تسقى من الآبار ويعود تاريخ الادعاء عليها إلى الأول من يناير ١٩٧٠ . وللوزير أن يحدد رسوم طلبات التملك بعد التنسيق مع وزارة ائالية .

**المادة الثالثة :** تضاف مادة جديدة برقم (١٦) مكررا (١) إلى قانون الأراضى المشار إليه يكون نصها :

تبت لجان شؤون الأراضى المختصة فى مديريات ودوائر الإسكان والكهرباء والمياه بالمحافظات والمناطق فى الطلبات المقدمة إليها خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب .

وعلى اللجان أن تتثبت بكل الطرق من صحة الادعاءات ، ولا تقبل بشأنها إلا الصكوك الأصلية ، ولها الانتقال إلى الأراضى ومعاينتها على الطبيعة والاستعانة بمن تراهم من الخبراء والمختصين بكافة الجهات الإدارية .

وترفع هذه اللجان توصياتها إلى الوزير لاتخاذ القرار بشأنها خلال شهرين من تاريخ رفعها ، وللوزير تفويض وكيل الوزارة فى ذلك . ويعتبر مضى هذه المدة دون الرد على أصحاب الطلبات رفضا ضمنيا لها ، ويجوز التظلم للوزير خلال ثلاثة أشهر من صدور القرار أو عدم الرد .

**المادة الرابعة :** تضاف مادة جديدة برقم (٢٣) مكررا إلى قانون الأراضى المشار إليه  
يكون نصها :

لا يجوز لجهات القضاء المختصة النظر فى دعاوى إثبات الملك  
أو تعيين الحدود على الأراضى التى يسرى بشأنها قانون الأراضى  
أو الفصل فيها ، قبل التقدم بالطلبات المنصوص عليها فى المادة  
الثانية من هذا المرسوم إلى لجان شؤون الأراضى المختصة  
فى مديريات ودوائر الإسكان والكهرباء والمياه بالمحافظات والمناطق ،  
كما لا يجوز لها النظر فى هذه الدعاوى إلا بعد التظلم إلى الوزير  
من القرارات الصادرة فى شأنها .

**المادة الخامسة :** يصدر وزير الإسكان والكهرباء والمياه القرارات اللازمة لتنفيذ  
أحكام هذا المرسوم .

**المادة السادسة :** يلغى كل ما يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا المرسوم .

**المادة السابعة :** ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى  
لتاريخ نشره .

**صدر فى :** ٢٨ من ربيع الأول سنة ١٤٢٨ هـ

**الموافق :** ١٦ من إبريل سنة ٢٠٠٧ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان